دور السياسات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في العراق *

أ.د. كريم سالم حسين
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الأقتصاد
kareem_sa62@yahoo.com

م . حيدر طالب موسى
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
Hayder198541@gmail.com

الملخص

يعد الأقتصاد العراقي من أكثر الأقتصاديات في العالم غنى بالموارد الطبيعية وبالأخص النفط ألا أن واقع النمو والتنمية الأقتصادية لا يعكسان هذه الوفرة في الموارد بسبب تعاقب الأحداث السياسية والأقتصادية خلال فترات زمنية تمتد لعشرات السنين ، فنشوب الحروب المتعاقبة أثر على معدلات النمو الأقتصادي وعلى الموارد المالية المخصصة بصورة جعلت الأقتصاد العراقي يتصف بالريعية وعدم التنوع هذا الى جانب أن السياسات الأقتصادية المتخذة والمطبقة في البلد أتسمت بالتقلب تبعاً لأختلاف هذه الأحداث السياسية وتأثيرها على المسيرة التنموية ، لذلك جاء هذا البحث ليركز على السياسات الأقتصادية الكلية (المالية ، النقدية) وعلاقتها بالنمو الأقتصادي في العراق خلال المدة 170-2016 وخصصت لذلك مبحثين تناول الأول توضيح مسار النمو للناتج المحلي الأجمالي(GDP) بأعتباره المؤشر الأساسي للنمو الأقتصادي وتحليل كل مدة فرعية وما شهدته من تقلبات ، فيما خصص المبحث الثاني لواقع السياسات الأقتصادية الكلية ومؤشراتها المختلفة .

Abstract

The economy of Iraq is one of the world's most rich economies in natural resources, especially oil, but the reality of economic growth and development does not reflect this abundance of resources because to the succession of political and economic events during periods of time spanning decades, the outbreak of wars successive impact on the rates of economic growth in Iraq and its resources the financial allocated to make the Iraqi economy is characterized by the rentaly and non-diversity in

* بحث مستل من أطروحة دكتوراة .

addition to the economic policies adopted and implemented in the country was characterized by volatility depending on the different political events and their impact on the development process, The study focused on macro-economic policies (finance, monetary) and its relation to economic growth in Iraq during the period 1970-2016. And allocated two aspects for that : the first explain the growth path of GDP as the basic indicator of economic growth, Of the fluctuations, while the second aspect devoted the reality of macroeconomic policies and their various indicators.

المقدمة

يعد العراق من أكثر دول العالم غنى بالموارد الطبيعية وبالأخص النفط والتي تبلغ أحتياطياته 141 مليار برميل، بالأضافة الى المصادر الطبيعية للغاز ومختلف الموارد الأخرى كالكبريت والفوسفات والتي أن تم أستغلالها بالشكل الصحيح وبأساليب علمية بحتة بعيدة عن التخبط الواضح في السياسات المتبعة لأحدثت أثراً كبيراً على النمو والتنمية في البلد ، ولكن نتيجة للحروب المتتالية بصورة أستمرت حتى يومنا الحاضر وأثارها السلبية على الحياة الأقتصادية والاجتماعية كل ذلك كان له عظيم الأثر في تأخر الأقتصاد العراقي عن ركب التقدم العالمي ، فالأقتصاد العراقي مر بظروف سياسية أثرت على هيكله العام بحيث جعلته أقتصاداً ريعياً بأمتياز فمنذ أرتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن المنصرم (الثورة النفطية) حقق العراق أيرادات متزايدة خصص الجزء الأكبر منها لخطط التنمية القومية الا أنه ومنذ نشوب حرب الخليج الأولى عام 1980 وتوقف معظم الخطط الأقتصادية أرتفع حجم الأنفاق العام بشكل كبير جداً وحققت الموازنة العامة عجزاً متواصلاً خلال الثمانينات وأستمرت هذه الأوضاع مع نشوب حرب الخليج الثانية عام1991 وما تلاها من فرض للعقوبات الأقتصادية الدولية التي حدت من التصدير النفطي مما أثر على حجم الأيرادات العامة كون النفط المساهم الأكبر ضمن هيكلها العام ، ونتيجة لذلك لم تنجح السياسات التي وضعتها الحكومة أنذاك في الحد من العجز المتواصل أو الخفض بنسبة كبيرة من حالة التضخم . الا أن تغير الأوضاع السياسية بعد 2003 وأستئناف تصدير النفط بكميات كبيرة أدى الى الأرتفاع الكبير في الأيرادات و حقق الأقتصاد معدلات نمو أيجابية الأ أن هذه المعدلات لا تعكس تحسناً في قطاعات الأقتصاد الوطني بل جاءت نتيجة أرتفاع الايرادات النفطية ، ولم تنجح السياسات الأقتصادية في خلق حالة من التنوع والأستفادة من هذه الأيرادات فتركز النفقات بجزئها الأكبر في جانب النفقات الجارية (الأستهلاكية) لا يحقق الأثر المرجو . لذلك ركزنا هنا على جوانب السياسة المالية(النفقات الأجمالية والأيرادات الأجمالية) وحالات العجز أو الفائض التي شهدتها هذه الجوانب تبعاً للأوضاع المختلفة التي مر بها العراق خلال مدة

الدراسة(1970–2016) ، يضاف الى ذلك ما لعبته السياسة النقدية من دور هام وكبير في تحفيز وتنمية الأقتصاد والتقليل من حدة التضخم من خلال المؤشرات التي تم تناولها (سعر الصرف ، سعر الفائدة، عرض النقد M1، التضخم) فنجاح السياسة النقدية في تطويع هذه المؤشرات لخدمة الأقتصاد يعد المحفز الأساسي للرفع من المعدل الأستثماري وأيجاد الفرص الواعدة ووضع الخطط الأستثمارية المناسبة.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور المهم والمحوري الذي تلعبه السياسات الأقتصادية الكلية في التأثير على معدل النمو الأقتصادي كون هذه السياسات تتصف بالشمولية في التأثير على جميع الجوانب الأقتصادية في البلد الى جانب أهمية التكامل بين هذه السياسات كون كل واحدة منها لا تعمل بمعزل عن الأخرى بالأضافة الى أهمية تأثيرها على الجوانب الأجتماعية على حياة الأفراد ومستوى المعيشة ، ودورها المهم في بناء نظام أقتصادي جاذب لمختلف الأستثمارات المحلية والأجنبية بما يرفع ويحسن من القدرة الأنتاجية للأقتصاد ويمنحه الميزة التنافسية في الأسواق العالمية .

مشكلة البحث

أن التخبط الواضح في السياسات الأقتصادية المعتمدة خلال مدة الدراسة (1970–2016) أدى الى التذبذب الكبير في معدلات النمو من عقد الى أخر مما يعكس عدم النجاح في أستغلال الموارد النفطية في أتجاهاتها الصحيحة وغياب الرؤية الأقتصادية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((غياب أو عدم وضوح العلاقة بين سياسات الأقتصاد الكلي ومعدلات النمو الأقتصادي في العراق التي شهدت تراجع ملحوظ نتيجة عدم فاعلية السياسات الأقتصادية خلال مدة الدراسة)) .

هدف البحث

يهدف البحث الى :-

1) أستعراض مسار تطور الناتج المحلي الأجمالي (GDP) خلال المدة المدروسة .
2) الأطلاع على أداء السياسات الأقتصادية الكلية خلال المدة المدروسة .
3) العلاقة بين كل سياسة ومعدلات النمو خلال كل مدة فرعية .
4) تحديد نقاط القوة والضعف في كل سياسة .

منهجية البحث

أستخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال جمع وتحليل مختلف البيانات والمؤشرات الأقتصادية الكلية للسياسات المدروسة في العراق لبيان دورها في تحقيق معدلات نمو أقتصادية .

المبحث الأول
أتجاهات تطور الناتج المحلي الأجمالي في العراق

تشكل أتجاهات تطور الناتج المحلي الأجمالي في أي بلد أساس التقدم الحاصل في الأقتصاد وذلك من خلال ما يتم تحقيقه من معدلات نمو حقيقية تعكس نجاح السياسات الموضوعة والأجراءات المتبعة للنهوض بالواقع الأقتصادي في البلد . فمفهوم النمو يشير الى مقدار الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الأجمالي و أرتفاع القدرة على الأنتاج في دولة ما ، ويقاس معدل النمو السنوي بمقارنة أجمالي الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي خلال السنة الحالية مع أجمالي الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي في السنة السابقة وهو من المؤشرات المهمة في المجال التنموي ، وسنوضح ذلك من خلال البيانات التي توضح تطور GDP خلال مدة الدراسة في الجدول (1).

أولاً:- حجم الناتج المحلي الأجمالي ونموه خلال المدة 1970-1980

شهدت هذة المدة أرتفاع حجم الناتج المحلي الأجمالي GDP من (6061.9) مليون دينار عام 1970 الى (6387.7) مليون دينار عام 1971 بمعدل نمو سنوي 5.3% وجاء هذا الأرتفاع نتيجة ما تم وضعه من خطة للتنمية تمثلت بالخطة الخمسية للسنوات 1970- 1974 والتي أستهدفت تحقيق معدل نمو 7.1% سنويا ، وعلى الرغم من أن أهداف الخطة لم تتحقق بشكل كامل من حيث تحقيقها لمعدل النمو المذكور الأ أن الناتج أرتفع خلال سنوات الخطة الى (6919.1) مليون دينار عام 1973 بمعدل نمو سنوي 4.4 % وصل عام 1974 الى معدل نمو 16.1% نتيجة أرتفاع حجم الناتج الى (8034.0) مليون دينار. كما شهدت هذه المدة المنهاج الاستثماري عام 1975 وخطة التنمية القومية 1976-1980 ومما ساعد على تحقيق المعدلات الأيجابية هو الأرتفاع الكبير في الأيرادات النفطية على أثر أرتفاع أسعار النفط في تلك المدة*، وعلى الرغم من أن الخطط الموضوعة لم تحقق النتائج المرجوة التي تبلورت في معدلات النمو المستهدفة الأ اننا يمكننا القول أنها قد وضعت أسس للتنمية الاقتصادية وخصوصاً في القطاع الصناعي كما أنها حققت معدلات نمو أيجابية على الرغم من تذبذبها بشكل سنوي نتيجة تغير

*** تمثلت هذه المدة في أعادة التفاوض حول السعر النفطي بين الشركات الأحتكارية والبلدان المضيفة وبالأخص منذ عام 1973 وانتهت برفع الأسعار وسميت (صدمة النفط) مما شجع على زيادة عمليات التنقيب والأنتاج في مناطق مختلفة من العالم وعلى الرغم من هبوط الطلب النفطي بين عامي 1974-1975 ألا أنه عاد للأرتفاع مرة أخرى بنسبة 10 % بين عامي 1976-1979 بالتزامن مع أزدياد معدلات النمو العالمي وعند حدوث الثورة الإيرانية تضاعفت الأسعار بشكل كبير جداً بين عامي 1979-1980 .**

<u>للمزيد أنظر :-</u>برايت أوكوغو ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سوق نفطية متغيرة ، صندوق النقد الدولي ،2003.

حجم الناتج الذي بلغ (9037.5) مليون دينار بمعدل نمو سنوي 12.4% عام 1975وصل هذا المعدل الى 17.1 % بناتج قدره (10589.7) مليون دينار وصل الى(19046.9)مليون دينار عام 1980 بمعدل نمو سنوي 24.7% والذي يعد معدلاً مرتفعاً تحقق بسبب الطفرة الثانية لأسعار النفط الخام عام 1979 .ألاّ أن هذا الوضع أنحدر بشكل سلبي بعد نشوب الحرب العراقية–الأيرانية وما تركته من أثار مدمرة وهو ما سنوضحه تالياً.

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الأجمالي في العراق ومعدل نموه خلال المدة (1970– 2016) بالأسعار الثابتة لسنة 1988

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي%	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي%	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي %
1970	6061.9	4.5	1986	17781.3	4.6	2002	40344.9	(6.9)
1971	6387.7	5.3	1987	19435.9	9.3	2003	26990.4	(33.1)
1972	6626.3	3.7	1988	19432.2	(0.01)	2004	41607.8	54.1
1973	6919.1	4.4	1989	18826.2	(3.1)	2005	43438.8	4.4
1974	8034.0	16.1	1990	29711.1	57.8	2006	47851.4	10.1
1975	9037.5	12.4	1991	10682.0	(64)	2007	48510.6	1.3
1976	10589.7	17.1	1992	14163.5	32.5	2008	51716.6	6.6
1977	10790.9	1.8	1993	18453.6	30.2	2009	54721.2	5.8
1978	12631.5	17.0	1994	19164.9	30.8	2010	57751.6	5.5
1979	15267.6	20.8	1995	19571.2	2.1	2011	63650.4	10.2
1980	19046.9	24.7	1996	21728.1	11.0	2012	71680.8	12.6
1981	18908.1	(0.7)	1997	26342.7	21.2	2013	75685.70	5.5
1982	19557.4	3.4	1998	35525.7	34.8	2014	72736.20	(3.8)
1983	17000.6	(13.0)	1999	41771.1	17.5	2015	70990.30	(2.4)
1984	16748.1	(1.4)	2000	42358.6	1.4	2016	78799.23	11
1985	16991.6	1.4	2001	43335.1	2.3			

معدلات النمو المركبة	
1979-1970	%10.8
1989-1980	%-0.12
1999-1990	%3.8
2016-2000	% 3.9

المصدر : 1 – وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية .

الأرقام بين الأقواس للدلالة على معدل النمو السالب .

شكل (1)

مسار النمو الأقتصادي في العراق خلال المدة (1970-2016)

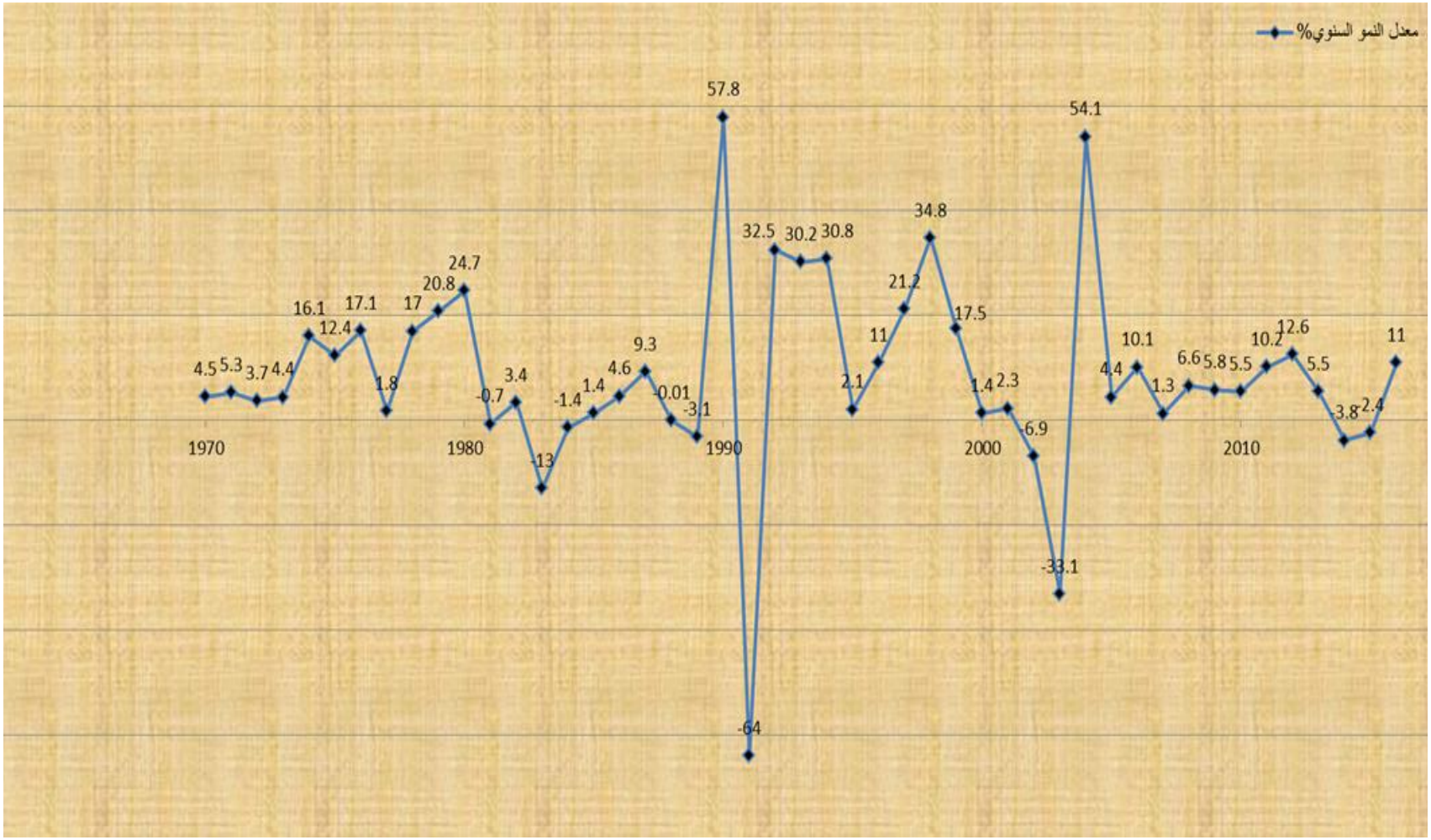

المصدر :- من أعداد الباحث بالأعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً:- تطور الناتج المحلي الأجمالي خلال المدة 1980-1990

بعد أقرار وتنفيذ العراق للعديد من الخطط والبرامج التنموية وتحقيق العراق لمعدلات نمو أيجابية شكلت أساساً للمراحل المستقبلية في الأقتصاد العراقي، ألا ان نشوب الحرب العراقية – الأيرانية عام 1980 شكلت نقطة تحول في الواقع الأقتصادي للعراق وتبدل الوضع من تحقيق خطوات أيجابية في الفترات السابقة الى تزايد الانفاق العسكري بشكل كبير جداً أنعكس سلبا على الناتج المحلي الأجمالي (GDP)الذي أنخفض بشكل كبير ليصل الى (18908.1) مليون دينار عام 1981 محققاً بذلك معدل نمو سالب بلغ (0.7 %) ، وأرتفع الناتج ليصل الى (19557.4) مليون دينار عام 1982 بمعدل نمو أيجابي (3.4%) ثم أنخفض الناتج عام 1983 محققاً معدل نمو سالب بلغ (13.0%) في ظل أنخفاض أسعار النفط وأنخفاض صادرات العراق النفطية الى أدنى مستوى لها خلال هذا العقد حيث انخفضت لتبلغ (702) ألف برميل / يومياً(**المجموعة الأحصائية :1989،369)** ، وحقق النمو معدلاً سالباً بلغ (1.4%) وشهدت صادرات النفط أرتفاعاً تدريجياً من عام 1985 ليحقق الناتج معدلات أيجابية بلغت (4.6%) و (9.3%) عامي 1986 و1988 على التوالي وأنخفض حجم الناتج ليحقق معدلاً سلبياً بلغ (0.01%) عام 1988 وذلك لمواجهة النفقات لأعمار ما دمرته الحرب وأزياد النفقات أنذاك فأغلب الموارد النفطية كانت توجه لخدمة الأنفاق العسكري .

ألا ان ما تركته الحرب من أثار مدمرة على البنى التحتية وما أستنزفته من موارد كان من الممكن توجيهها لخدمة الواقع الأقتصادي لولا فترة الحرب التي أستمرت طيلة ثمان سنوات بصورة جعلت الأقتصاد العراقي يتحمل وزر نتائجها حتى وقتنا الحاضر .

ثالثاً:- حجم الناتج المحلي الأجمالي وتطوره خلال المدة 1990-2003

لم يكد العراق يخرج من براثن الحرب مع أيران وما خلفته من اثار جسيمة على البنى التحتية والأقتصادية في البلد نجده قد دخل في حرب ثانية أخذت اطاراً مختلفاً وذلك عندما دخل الكويت في أب 1990 وما تركته هذه الخطوة من أثار جعلت العراق يعاني من ويلاتها الى يومنا هذا ، وكانت من نتائجها فرض العقوبات الأقتصادية التي أستمرت لفترات طويلة توقف خلالها تصدير النفط**(السعدي،2009 : 446)** و أنخفض خلالها الناتج المحلي بشكل كبير جداً حيث وصل GDP الى(10682.0)بنمو سالب قدره (64.0%) عام 1991،فيما شهدت الفترات اللاحقة أرتفاعا في حجم الناتج الذي وصل الى (35525.7) مليون دينار عام 1998 بمعدل نمو (34.8%) ويعزى هذا الارتفاع الى أسباب عديدة منها تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) وأستئناف الصادرات النفطية وأتجاه العراق الى دعم القطاع الزراعي لتحقيق الأكتفاء الذاتي من

المحاصيل الرئيسية (الحنطة والشعير)(**التقرير الأستراتيجي، 2008 :274)** .ويمكننا القول أن هذه المدة قد شهدت أنخفاضاً كبيرا في حجم الناتج الذي حقق معدلات نمو سلبية بلغت (6.9%) و (33.1%) عامي 2002 و 2003 على التوالي وذلك نتيجة الأحتلال الأمريكي للعراق في تلك المدة .

رابعاً:- حجم الناتج المحلي الأجمالي وتطوره خلال المدة 2003- 2016

شهد الأقتصاد العراقي خلال العام هذه المدة تحولات جديدة في تركيبته العامة تمثلت في تغير نظامه السياسي و ما ترتب على ذلك من تغير في المنظومة الأقتصادية والسياسات المطبقة من قبل الحكومة وذلك تنفيذاً لتوجيهات المنظمات الأقتصادية الدولية وأبرزها صندوق النقد الدولي في محاولة للتحول نحو أقتصاد السوق الحر وخلق بيئة أقتصادية قائمة على أسس علمية صحيحة أساسها التقليل من حجم الأنفاق الحكومي من خلال رفع الدعم عن بعض السلع وأبرزها مصادر الطاقة الى جانب أصدار القوانين المختلفة الداعمة لأقتصاد السوق وبالأخص القوانين الأستثمارية.

كما شهدت المدة بعد عام 2003 أستئناف تصدير النفط العراقي ورفع العقوبات الأقتصادية مما أنعكس على قيم الناتج المحلي الأجمالي ففي عام 2004 بدأ الناتج المحلي بالتحسن في حيث بلغت قيمته (41607.8) مليون دينار بمعدل نمو أيجابي بلغ 54.1% ، وأستمر الناتج بالارتفاع وتحقيقه لمعدلات نمو أيجابية (غير ثابتة على وتيرة واحدة) حيث يعود تغير المعدلات الى التذبذب الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثر الناتج المحلي بشكل مباشر كون الأقتصاد العراقي أقتصاد ريعي يعتمد على النفط بالدرجة الأساس في تمويل موازنته العامة وبنسبة تجاوزت 95 %، ولكن ومنذ عام 2014 أخذت معدلات النمو بالأتجاه سلباً بسبب الأزمة الأقتصادية المزدوجة والمتمثلة بأنهيار أسعار النفط من 120 دولار للبرميل الواحد الى 30 دولار بالاضافة الى أجتياح كيان (داعش) الأرهابي للمناطق الغربية والشمالية من البلد والتي ألحقت الضرر بالأقتصاد . حيث وصلت قيمة الناتج الى (72736.20) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ 3.8% ، فيما وصل الناتج في عام 2015 الى (72736.20)مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ 2.4 % ،وجاءت معدلات النمو السلبية المتحققة كنتيجة لما شهده العراق من كساد في معظم قطاعاته الأقتصادية عام 2015 خصوصا مع أنخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني من 2014 يضاف اليها أرتفاع تكاليف الحرب على تنظيم داعش الأرهابي والتي ألحقت الضرر بالأقتصاد من خلال تدميرها للبنى التحتية وتعطل حركة التجارة وفقدان ثقة المستثمرين **(التقرير الأقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2015 : 16)**. أما في عام 2016 فقد وصل حجم الناتج الى (78799.23) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ 11 % .

المبحث الثاني
السياسات الأقتصادية الكلية ومؤشراتها في العراق والنمو الأقتصادي

يتناول هذا المبحث فعالية السياسات الأقتصادية الكلية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة التي تولت الحكم في المراحل المختلفة للدولة العراقية خلال المدة1970-2016 ، فالسياسات الأقتصادية الكلية تلعب دوراً محوريا في تحقيق النمو والتنمية أي انها تعد الأدوات التنفيذية للمنهاج الأقتصادي في معالجتها للواقع الراهن ، فالسياسات أو البرامج الأقتصادية تمارس تأثيرها من خلال المتغيرات التي تندرج ضمن أطارها وتختلف في حدتها بما يتناسب وحجم الأقتصاد وطبيعة البلد في كونه بلد نامي أو متقدم . ولتوضيح ذلك سنعرض هنا بشكل مفصل تطور السياسة المالية من خلال ما تتضمنه أدواتها الأساسية ممثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة وملاحظة مسارهما ، وكذلك السياسة النقدية وما تمارسه من تأثير من خلال أدواتها المختلفة . هذا بالأضافة الى السياسات التجارية ومدى تطور مؤشراتها المتمثلة بـ(الصادرات والواردات) فالتجارة الخارجية وفي مختلف دول العالم على أختلاف توجهاتها الأقتصادية وأنظمتها السياسية تعد القاعدة المادية لرفع مؤشرات النمو والتنمية من خلال الأنفتاح التجاري على مختلف دول العالم .

أولاً :- السياسة المالية **Financial Policy**

تأتي السياسة المالية في مقدمة السياسات الأقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق العديد من أهدافها الأقتصادية والأجتماعية ، وأن العلاقة بين السياسة المالية ومعدلات النمو هي علاقة مباشرة من حيث أعتماد الأخير على أيرادات الموزانة العامة للدولة خصوصاً أذا ما علمنا أن الأنفاق العام يشكل جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعال و وهو ما يؤثر على حجم النشاط الأقتصادي بأتجاه تحقيق المنافع العامة وأشباع الحاجات بمختلف أشكالها، وسنركز هنا على أجمالي النفقات العامة والأيرادات العامة وتطورهما خلال مدة الدراسة وتأثرهما بالظروف الحاصلة ضمن كل مدة وعلاقتهما بالنمو الأقتصادي .

1:- هيكل النفقات العامة خلال المدة (1970- 2016)

أ) النفقات العامة خلال المدة (1970-1980).

تعد فترة السبعينات فترة التخطيط الأقتصادي المركزي الشامل الذي لم يعتمد على تنمية قطاع واحد دون غيره من القطاعات ووضعت عدد من خطط التنمية القومية والتي لها كان الأثر الكبير والرئيسي على زيادة الأنفاق العام بشكل تدريجي أعتماداً على ما تم أقراره من أهداف في الخطط الموضوعة ضمن كل خطة ، ويوضح لنا الجدول (2) النفقات العامة في العراق وتطورها خلال المدة 1970-2016 حيث بلغت عام 1970 ما مقداره (388.2)مليون دينار أرتفعت عام 1971 لتصل الى (493.6)مليون دينار أي بمعدل نمو قدره (27.1) وأستمرت النفقات العامة بالأرتفاع

التدريجي لتصل الى (700.0) مليون دينار عام 1973 و (1490.2) مليون دينار عام 1974 و (1719.5) مليون دينار عام 1975 ، وهذا النمو المتزايد في الأنفاق العام يشير الى توسع دور الدولة في الحياة الأقتصادية والأجتماعية في ظل خطط التنمية القومية التي هدفت الى تنويع مصادر الدخل القومي وأستغلال الإيرادات النفطية كأداة لتحقيق هذا الهدف خصوصا بعد قرار تأميم النفط العراقي عام 1972 وسيطرة العراق على الصناعة النفطية التي كانت الشركات الأحتكارية تهيمن عليها في ذلك الوقت مما أدى الى تزايد الإيرادات النفطية كنتيجة لزيادة الأنتاج والتصدير النفطي من (2.448) مليون برميل يومياً عام 1976 الى (3.564) مليون برميل يومياً عام 1979 مما أدى الى أرتفاع أيرادات النفط وزيادة نسبة مساهمتها في هيكل الإيرادات العامة من 52.3% عام 1970 الى 83.3% عام 1979 ومساهمة ذلك في تغطية النفقات المتزايدة للدولة في السبعينات والتي شهدت توسعاً في المجال الأستثماري وخصوصاً في ظل التخصيصات المتزايدة للقطاع الصناعي مما أنعكس في أرتفاع قيم الناتج المحلي الأجمالي وزيادة معدلات النمو الأيجابية من 4.% عام 1970 لتصل الى 20.8% عام 1979 و24.7% عام 1980 وعند المقارنة بين معدلات النمو للسنوات المذكورة نرى التأثير الواضح للإيرادات النفطية والأثار الأيجابية للنفقات المقررة ضمن مختلف القطاعات وتأثيرها على معدلات النمو السنوية على الأقل في الأجل القصير .

جدول (2)

النفقات العامة والإيرادات العامة خلال المدة (1970-2016) (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة (1) (1)	معدل النمو %(2)	الإيرادات العامة (3)	معدل النمو %(4)	العجز أو الفائض (5)
1970	388.2	--	402.00	--	13.8
1971	493.6	27.1	543.7	35.2	50.1
1972	482.9	(2.1)	408.3	(24.9)	(74.6)
1973	700.000	44.9	1040.0	154.7	340
1974	1490.2	112.8	2063.1	98.3	572.9
1975	1719.5	15.3	2310.2	11.9	590.7
1976	2583.5	50.2	3432.2	48.5	848.7
1977	2773.1	7.3	3440.0	0.2	666.9
1978	4212.3	51.8	4658.3	35.4	446
1979	5300.1	25.8	6600.0	21.1	1299.9
1980	7551	42.4	11972.5	81.4	4421.5
1981	11391	50.8	7427	(37.9)	(3964)
1982	14492	27.2	7067	(4.8)	(7425)
1983	12126	(16.3)	5814	(17.7)	(6312)
1984	10719	(11.6)	6534	12.3	(4185)
1985	10583	(1.2)	7497	14.7	(3086)
1986	10155	(4.0)	6276	(16.2)	(3879)
1987	11846.3	16.6	8707	38.7	(3139.3)
1988	13363	12.7	8267	(5.0)	(5096)
1989	13934	4.2	8882	7.4	(5052)
1990	14179	1.7	8491	(4.4)	(5688)
1991	17497	23.4	4529	(46.6)	(12968)
1992	32883	87.9	5047	11.4	(27836)
1993	68954	109.9	8997	78.2	(59957)
1994	199442	189.2	25659	185.2	(173783)
1995	690783	246.3	106986	316.9	(583797)
1996	542541	(21.4)	178013	66.3	(364528)
1997	605802	11.6	410537	130.6	(195265)
1998	920501	51.9	520430	26.7	(400071)

تتمة جدول (2)

النفقات العامة والإيرادات العامة خلال المدة (1970-2016) (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة (1)	معدل النمو (2)	الإيرادات العامة (3)	معدل النمو (4)	العجز أو الفائض (5)
1999	1033552	12.2	719065	38.1	(314487)
2000	1498700	45.0	1133034	57.5	(365666)
2001	2069727	38.1	1289246	13.7	(780481)
2002	2518285	21.6	1971125	52.8	(547160)
2003	4901961	94.6	15985527	710	11083566
2004	32117491	555.1	32982739	106.3	865248
2005	26375275	(17.8)	40502890	22.8	14127615
2006	38076795	44.3	49232349	21.5	11155554
2007	39031232	2.5	54599451	10.9	15568219
2008	59403375	52.1	80252182	46.9	20848807
2009	52567025	(11.5)	55209353	(31.2)	2642328
2010	70134201	33.4	70178223	27.1	44022
2011	78757666	12.2	99998776	42.4	21241110
2012	105139576	33.4	119817224	19.8	14677648
2013	119127556	13.3	113840076	(4.9)	(5287480)
2014	113473517	(4.7)	105609846	(11.4)	(7863671)
2015	70397515	(37.9)	66470252	(37.0)	(3927263)
2016	67067437	(4.7)	54409270	(18.1)	(12658167)

معدلات النمو المركبة

المدة	النفقات العامة	الأيرادات العامة
1979-1970	% 33.7	%36.4
1989-1980	%7.0	%-3.2
1999-1990	%61.0	%63.7
2016-2000	% 26.8	%27.3

المصدر :- من أعداد الباحث بالأعتماد على

1)الأعمدة (2،4) من أعداد الباحث .

2)الأعمدة (1،3،5) بالأعتماد على وزارة المالية ، (1970-2002)،دائرة الموازنة.

3) البنك المركزي العراقي ،(2003،-2015)،النشرة الأحصائية السنوية.

4) الموقع الاحصائي للبنك المركزي http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=184

ب) النفقات العامة خلال المدة (1981-1989).

شهدت هذه المدة تحولاً جذرياً في كافة جوانب الحياة في العراق وليس في الجوانب الأقتصادية فحسب ، فقد شهدت تحولاً سياسياً ونشوب الحرب التي حولت جل الموارد المالية للدولة لخدمة المجهود الحربي في ظل زيادة الأنفاق العسكري ذلك بالإضافة الى تأثيرها الكبير على التجارة الخارجية للعراق التي تمثلت في أنخفاض الصادرات النفطية وأنخفاض قيمها الى (3234.3) مليون دينار عام 1981 بعد أن كانت (9594.4)مليون دينار عام 1980 يضاف الى ذلك التوقف في تنفيذ معظم الخطط الأقتصادية التي وضعت في السنين السابقة للحرب ، فالنفقات العامة ومن خلال ملاحظتنا للجدول (2) يتبين لنا الأرتفاع المتزايد لمبالغ الأنفاق التي وصلت بنهاية عام 1981الى (11391) مليون دينار محققة بذلك عجز مقداره (3964-) مليون دينار، وأستمرت النفقات بالأرتفاع المستمر خلال سنوات الحرب لتصل بنهاية عام 1989 الى (13934) مليون دينار بعجز قدره (5052-) مليون دينار ، فالزيادة في الأنفاق العام لم يرافقها زيادة في المنتج من السلع والخدمات بحيث تؤدي الى زيادة الإيرادات والتقليل أن لم يكن القضاء على العجز الذي أستمر طيلة فترة الحرب وما تلاها من فترات .

ج) النفقات العامة خلال المدة (1990-2002).

لم تكد تنتهي دوامة الحرب العراقية – الأيرانية في أب 1988 حتى دخل العراق في حرب مدمرة جعلت العراق يعاني من أثارها الوخيمة حتى وقتنا الحاضر ، بحيث جعلت العراق يرزح تحت قرارات مجلس الأمن الدولي التي جمدت أرصدته في الخارج بضمنها الصادرات النفطية وفي ظل منع الأستيراد وتدمير البنى التحتية جراء الحروب المتتالية برزت الأختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لتصل معدلات التضخم والبطالة الى أعلى مستوياتها بحيث أصبح اغلب أفراد الشعب العراقي يعيشون في حالة الفقر في ظل المديونية الكبيرة(**هاشم،2011: 257**) ، وتم فرض العقوبات الأقتصادية على العراق منذ عام 1991 وتكبد العراق خسائر كبيرة جداً جراء هذه العقوبات المفروضة فبحسب التقارير الحكومية التي أصدرتها الحكومة العراقية بلغت الخسائر جراء ذلك ما قيمته 17 مليار دولار بحيث شملت هذه الخسائر مختلف المجالات والتي شكلت فيها خسائر القطاع النفطي الجزء الأكبر بخسارة قيمتها 10 مليار دولار وهذه الخسائر كانت خلال الستة أشهر الاولى فقط من فرض العقوبات(**عبد الله،2000: 115**) ، ونتيجة لذلك أرتفعت النفقات العامة عام 1992 الى (32883) مليون دينار بعجز قدره (27836-) مليون دولار وأستمرت النفقات بالأرتفاع بشكل كبير جداً حيث مولت في معظمها من الأصدار النقدي الجديد مما أدى الى تعميق العجز المزمن في الموازنة العامة وتعميق الاثار السلبية للتضخم inflation في ظل العقوبات الأقتصادية المفروضة مما جعل العراق يعاني من كساد تضخمي نتيجة أنحسار التجارة

الخارجية وخصوصا النفطية وذلك أنعكس بشكل جلي على استيرادات العراق من السلع الغذائية التي عاني من النقص في المعروض منها بعد أن كان يستورد 71% من الاحتياجات الغذائية عام 1989(**عبد الرضا،2007،:5**) ، وأستمرت النفقات بالأرتفاع المستمر لتصل الى (68954) مليون دينار عام 1993 بعجز قدره (59957-) مليون دينار ، كما شهدت هذه المدة تطبيق نظام البطاقة التموينية ومذكرة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء) ، حيث وفر نظام البطاقة التموينية العديد من المفردات الغذائية الأساسية الضرورية واليومية للمواطن العراقي كما زاد الدعم المقدم من قبل الدولة للمواد الغذائية كل ذلك شكل أسباباً لزيادة النفقات العامة التي وصلت الى (2518285) مليون دينار بعجز قدره (547160 -) مليون دينار عام 2002 .

د) <u>النفقات العامة خلال المدة (2003-2016).</u>

شهدت هذه المدة حرب الخليج الثالثة والتي أنتهت بدخول القوات الأمريكية للعراق في 9/4/ 2003 ، وبقي العراق في دوامة أعادة الأعمار الشاملة التي لم يخرج منها منذ الحرب العراقية – الايرانية عام 1980 و حرب الخليج الثانية في الثاني من شهر أب عام 1990 وفرض العقوبات الأقتصادية بموجب قرار الأمم المتحدة 661 في 6 أب 1990، مما يتطلب بناء سياسات شاملة أقتصادية واجتماعية وحتى سياسية بالدرجة الأولى لتوجيه موارد البلد بالأتجاه الصحيح و تحسين المستوى المعاشي والتقليل من معدلات البطالة المتزايدة بأستمرار ، و تقليل نسبة الفقر التي أصبح جزء كبير جداً من الشعب العراقي يعاني منها ، مما أثر على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الأجمالي والذي حقق نمو سلبيا قدره (33.1 -) عام 2003 ، ونتيجة أستئناف تصدير النفط ساهمت الأيرادات المتأتية جراء ذلك في زيادة معدل نمو الـ GDP محققاً بذلك نمواً ايجابياً وصل عام 2004 الى54.1 %، كما أرتفعت النفقات العامة لأسباب عديدة وخصوصاً في ظل زيادة الرواتب وزيادة عدد العاملين ضمن أجهزة الدولة بالإضافة الى النفقات التحويلية لبرامج الحماية الاجتماعية مما أدى الى زيادة حجم النفقات لتصل الى (32,117,491)مليون دينار عام 2004 محققاً فائض قدره (865248) مليون دينار فيما شهدت السنين اللاحقة تحقيق الفوائض المالية على الرغم من أرتفاع حجم الانفاق الذي وصل عام 2009 الى (52,567,025)مليون دينار و(105139576) مليون دينار عام 2012 فيما حققت السنوات اللاحقة عجزاً بلغ (-5287480) مليون دينار عام 2013 و(-12658167) مليون دينار عام 2016 وذلك نتيجة لأنخفاض الإيرادات النفطية وسياسة التقشف التي أتبعتها الحكومة .

2:- هيكل الأيرادات العامة خلال المدة (1970-2016)

أ) الأيرادات العامة خلال المدة (1970-1980).

أن الإيرادات العامة في العراق قد مرت بنفس المراحل التي مرت بها النفقات العامة كونهما وجهين لعملة واحدة (الموازنة العامة) وتعرضت لنفس العوامل التي أدت الى تذبذبها ومن خلال ملاحظتنا للجدول (2) نرى بأن الإيرادات العامة خلال عام 1970 قد بلغت (402.00) مليون دينار بفائض قدره (13.8) مليون دينار فمرحلة السبعينات قد شهدت الأرتفاع التدريجي للإيرادات وبالأخص من عام 1970وحتى عام 1980 نتيجة أرتفاع أسعار النفط الخام عامي 1973 و 1979 مما أنعكس في زيادة الأيرادات النفطية، حيث بلغت الإيرادات العامة عام 1980 (11972.5) مليون دينار عراقي بفائض قدره (4421.5) مليون دينار فهذه المدة الفرعية من سنوات الدراسة سميت بمراحل الوفرة النفطية والتي ساهمت الإيرادات النفطية بالجزء الأكبر منها.

ب) الأيرادات العامة خلال المدة (1981-1989).

شهدت هذه المرحلة تغير مسار النمو الأقتصادي بسبب أندلاع الحرب العراقية-الأيرانية و أنحسار الإيرادات الناجم عن توقف التصدير النفطي وأختفاء الفوائض المالية التي تم تحقيقها في السنوات قبل عام 1981 مما خلق عجزاً مستمراً طيلة هذه المدة ، وفي ظل أرتفاع النفقات العامة وبالأخص العسكرية وأنخفاض الإيرادات العامة بشكل كبير جداً حيث وصلت عام 1981 الى (7427) مليون دينار حققت الموازنة العامة بذلك عجزاً قدره (3964-) مليون دينار، وبلغت الإيرادات عام 1989 (8882) مليون دينار بعجز قدره (5052-) مليون دينار والذي أصبح سمة ملازمة للأقتصاد العراقي متمثلة في أختلال هيكل الموزانة العامة (الأختلال المالي) .

ج) الأيرادات العامة خلال المدة (1990-2002).

شهدت هذه المدة نشوب حرب الخليج الثانية والتي تم على أثرها فرض العقوبات الأقتصادية الدولية وتوقف التصدير النفطي مما عمق من أسباب الأختلال في الاقتصاد العراقي، و في ظل الأرتفاع الهائل في النفقات و أنخفاض حجم الإيرادات التي بلغت عام 1990 الى (8491) مليون دينار بلغ العجز (5688-) مليون دينار أرتفع بشكل كبير جداً حيث وصل الى(547160-) مليون دينار بحجم أيرادات بلغ (1971125) مليون دينار عام 2002 ، ويمكن القول أن هذا الأرتفاع الكبير والتباين الهائل بين الأنفاق والأيراد و ما سببه هذا التباين من عجز كان في جزؤه الأكبر كنتيجة للتضخم المرتفع أنذاك .

د) الأيرادات العامة خلال المدة (2003-2016).

ويمكن ان نعد هذه الفترة مرحلة أختفاء العجز الناتج عن أستئناف التصدير النفطي بكميات كبير وزيادة الإيرادات النفطية التي أرتفعت نسبة مساهمتها في هيكل الإيرادات العامة الى 97.0% خلال المدة من 2003-2016 وكما يوضحها الجدول (3) والذي بيين مساهمة الإيرادات النفطية ضمن هيكل الايرادات العامة ، فهذه الأيرادات النفطية ساهمت بأختفاء العجز في ظل أرتفاع الأيرادت العامة الى (54599451)مليون دينار عام 2007 و(119817224) مليون دينار عام 2012أنخفضت ألى(54419671) مليون دينار عام 2016 حيث شهدت المدة الأخيرة ومنذ منتصف 2014 أنهيار أسعار النفط الخام مما أنعكس سلباً على مختلف النشاطات الأقتصادية وأثار مخاوف الحكومة من أقترابها من حافة الأفلاس .

نلاحظ مما تقدم أن الزيادات الكبيرة في الايرادات والفوائض المالية لم تستغل بصورة صحيحة في المجالات التنموية وبقي الأقتصاد العراقي رهناً لتقلبات الاسعار النفطية ولم تؤدي أيضا الى تحسن واضح في معيشة المواطنين بل ساهم الهدر في المال العام والتخطيط على أسس غير صحيحة الى تبديد هذه الموارد .

جدول (3)

متوسط مساهمة الأيرادات النفطية ضمن هيكل الايرادات العامة خلال المدة (1970-2016)

السنة	المساهمة النسبية %
1974-1970	66.3
1979-1975	79.1
1984-1980	53.3
1989-1985	41.1
1995-1990	4.8
2002-1996	40.4
2007-2003	98.0
2012-2008	96.5
2016-2012	96.3

المصدر :-

1) **السنوات (1970-1979) تم أستخراجها بضرب أجمالي الصادرات بالدولار في سعر الصرف.**
2) **أديب قاسم شندي ، حيدر ربح نجم ،2015 ، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة(1980-2013) ، مجلة الكوت للعلوم الأدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، العدد 18 ، ص 14&18 .**
3) **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، 2017، مؤشرات الأنذار المبكر للربع الثاني لسنة 2017، ص 20.**

من خلال عرضنا لهيكل الأيرادات العامة في الجدول (2) ونسبة مساهمة النفط التي تطورت مساهمتها ضمن هيكل الإيرادات العامة بشكل تدريجي خلال مدة الدراسة من 79.1% خلال المدة (1975-1979) ووصولها الى 96.3% خلال المدة 2015-2016 كما موضح في جدول(3) يمكننا ملاحظة أن الأيرادت العامة في العراق قدر مرت بثلاثة مراحل خلال سنوات الدراسة وهي كالاتي :-

الأولى خلال عقد السبعينات مرحلة الفوائض المالية والتخطيط الأقتصادي لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

والثانية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ونشوب الحرب وفرض العقوبات الدولية وأختفاء الفوائض وتوقف الخطط الأقتصادي ودخول العراق في دوامة يمكن القول عنها بانها الأقسى في تاريخه الحديث لم يتخلص من أثارها الى الأن .

والمرحلة الثالثة بعد عام 2003 والتي شهدت أرتفاع أيرادات النفط وأختفاء العجز ظاهرياً فقط بل بقي العجز الحقيقي متمثلاً في عدم القدرة على وضع خطط تنتشل الأقتصاد من الاوضاع السيئة وتساهم في تقدمه وتنويعه في ظل الموازنات والتخصيصات المالية الكبيرة .

ثانياً:- العلاقة بين السياسة المالية والنمو الأقتصادي في العراق

The relationship between financial policy and economic growth in Iraq

من خلال عرضنا للسياسة المالية خلال المدة (1970-2016) يمكن أن نلاحظ أنها أتسمت بالصفات التالية التي أثرت بشكل كبير على الناتج المحلي ومعدلات نموه السنوية :-

1)اعتماد الموزانة العامة للدولة على الأيرادت النفطية في تمويل نفقاتها العامة على الرغم من المحاولات الجدية للحكومة العراقية في السبعينات لتقليل الأعتماد على النفط من خلال أستخدام إيراداته العالية في خلق نمو أقتصادي في قطاعات الأقتصاد الوطني و السعي الى تنويع مصادر دخله .

2)على الرغم من الفوائض الكبيرة فان ذلك لا يعد مؤشراً على التحسن الأقتصادي أو بمعنى أخر عدم تنمية القطاعات الحيوية في الأقتصاد الوطني كون الأقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد على المورد النفطي في تمويل موزانته العامة المبنية بالدرجة الاساس على سعر برميل النفط ولا يتسم بالتنويع في مصادر الناتج ، أي أن معدلات النمو الأقتصادي ناجمة بالدرجة الأساس من أرتفاع معدلات التصدير النفطي وزيادة الأيرادات المتأتية منه .

3)كان للمركزية في التخطيط السياسي والاقتصادي تأثيراً سلبياً على مالية الدولة بأتجاه زيادة حجم النفقات العامة بشكل مستمر عن طريق الأصدار النقدي .

4)عدم أنشاء صندوق سيادي يستثمر الفوائض المالية النفطية وأستثمارها في حالات العجز بل كان التبذير والأختلاس نتيجة الفساد المالي هو الصفة المميزة لمرحلة تنفيذ النفقات العامة وتخصيصاتها الهائلة مما جعل العراق يحتل مركزاً متقدما في مؤشرات مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية وبالأخص فترة بعد 2003 .

ثالثاً :- السياسة النقدية **Monetary policy**

تمثل السياسة النقدية الجانب الأخر من سياسات الأقتصاد الكلي الهادفة لتوجيه الأقتصاد بالأتجاه المرغوب لتحقيق الأهداف المتعددة ضمن السياسات التي تضعها الدولة وذلك من خلال أدواتها المختلفة بحيث يتم توجيه السياسة النقدية من قبل الدولة بناء على عدد من المؤشرات التي تعطي صورة عن الواقع الأقتصادي والدرجة التي يصل اليها كل مؤشراً تبعاً للظروف المؤثرة فيه وسنوضح السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة بتركيزنا على واقعها ضمن كل عقد زمني وذلك للظروف الخاصة التي مر بها البلد والتي كان أثرها واضحاً على جوانب الأقتصاد الوطني كافة .

1) السياسة النقدية خلال عقد السبعينات

يوضح لنا الجدول (4) متوسط مؤشرات السياسة النقدية وتطورها خلال مدة الدراسة حيث نرى بأن أتجاه عرض النقد M1 خلال عقد السبعينات كان أتجاهاً تصاعدياً حيث بلغ في عام 1970 (217.7) مليون دينار أرتفع ليصل الى (625.6)مليون دينار خلال عام 1975 بمتوسط مساهمة بلغ (297.88) مليون دينار لنفس المدة ، وهذه الأرتفاعات الكبيرة في عرض النقد M1 جاءت كنتيجة منطقية خصوصاً في أعقاب تأميم النفط ومرحلة الوفرة المالية الناتجة عن زيادة الإيرادات النفطية في ظل أرتفاع أسعار النفط خصوصا في المدة 1973-1975 وأرتفاع الموجودات النقدية أنذاك والذي أدى الى أرتفاع أكبر في السنوات اللاحقة بمتوسط مساهمة بلغ (1013.28) مليون دينار خلال المدة 1974-1979 وقد كانت أغلب الزيادات في عرض النقد في جانب العملة المتداولة والتي شكلت الجزء الأكبر من M1 بحيث شكلت ما نسبته 91.5% عام 1970 و 80.6 % عام 1979 فأرتفاع نسبة العملة المتداولة يفسر في جزء كبير منه بتدني الفوائد على الودائع المصرفية الى جانب شيوع النمط الأستهلاكي مما سبب ضغوطاً تضخمية في ظل الأتجاه نحو الاكتناز هذا ويضاف له التأثير الكبير والمتتالي للنفقات الحكومية ضمن الموازنة العامة للدولة(**السيد علي،364:1984**). وبرز تأثير هذه الأوضاع من خلال ملاحظتنا لمعدلات التضخم التي أرتفعت من 4.46% عام 1970 أرتفعت لتصل الى 7.98% عام 1974 بمتوسط قيمته 5.14 % لنفس الفترة و 9.34% خلال المدة 1975-1979 بمعدل نمو مركب بلغ 10.3% خلال المدة (1970-1979) .

جدول (4)

متوسط المؤشرات النقدية ومعدلات نموها المركبة خلال المدة 1970-2016

السنة	المؤشرات		
	عرض النقد (مليون دينار)	سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار	معدل التضخم بأسعار أساس 1988
1974-1970	297.88	0.326	5.14
1979-1975	1013.28	0.293	9.34
معدل النمو المركب للمدة 1979-1970	24.5	-2.0	10.3
1984-1980	4460.74	0.452	13.84
1989-1985	8504.58	1.704	9.44
معدل النمو المركب للمدة 1989-1980	18.1	28.8	-9.9
1994-1990	81853.86	113.4	204.1
1999-1995	1107875.2	1581.4	77.26
معدل النمو المركب للمدة 1999-1990	66.1	99.1	-14.5
2004-2000	3809502.2	1841	20.03
2009-2005	22,814,063.2	1319.8	24.17
2016-2010	65,803,054.0	1222.5	3.37
معدل النمو المركب للمدة 2016-2000	26.1	-2.6	-1.3

المصدر :- من أعداد الباحث بالأعتماد على

1) البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

2) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ،2017، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الأنذار المبكر للربع الثاني لسنة .2017

3) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية ، تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة 1945-2015 .

4) البنك الدولي ، قاعدة البيانات لسنوات مختلفة من موقع الأستاذ الدكتور جواد البكري تأريخ الدخول 2018 /2/16

https://docs.google.com/document/d/1FFjRqk35onzn1sd956pWLeWZf-xt80iTL_hPYJujBgo/edit

كما نلاحظ من خلال الجدول (4) أن سعر الصرف لم يشهد تغيراً كبيراً في تلك المدة (1970–1979) بسبب أتباع نظام سعر الصرف الثابت فسعر الصرف الموازي لم ينحرف بدرجة كبيرة عن سعر الصرف الأسمي وبلغ في المتوسط حوالي 0.293 فلساً خلال المدة 1974–1979.أما بالنسبة لنشاط الجهاز المصرفي نرى بأن الودائع تحتل الجزء الاكبر من نشاطها مما يدل على اعتماده الكبير على أموال المودعين التي شكلت (73.9%) و(89.2%) للعامين (1970و 1979) كما ان نسب الفوائد المدفوعة لم تشجع القطاع الخاص على زيادة أيداعاته في ظل المردود الكبير خارج الجهاز المصرفي**(عبد العزيز،:2002:238–239)** مما كان له السبب الرئيس في أرتفاع نسبة العملة المتداولة ضمن M1.

2) السياسة النقدية خلال عقد الثمانينات

أتخذت مؤشرات السياسة النقدية خلال تلك المدة أتجاهاً تصاعديًا في مختلف مؤشراتها ففي ظل أرتفاع الأنفاق العسكري الذي بلغ 19.4% من الناتج المحلي الأجمالي مليار دولار عام 1980 وارتفعت هذه النسبة لتصل الى 25.9% عام 1985 أنخفضت الى 12.5% عام 1989**(الوائلي،2009:119)** ، أرتفع عرض النقد M1 عام 1980 الى (2650.2)مليون دينار بنسبة زيادة بلغت 68.1% بالمقارنة مع عام 1979 وبلغ عام 1985 (5499.9) مليون دينار بمتوسط بلغ (44460.74) مليون دينار للمدة(1980–1984) ، أرتفع هذا المتوسط خلال المدة من 1985–1989 ليصل الى (8504.58) مليون دينار رافق هذا الأرتفاع عجز كبير في النفقات العامة مما سبب عجزاً متزايد من سنة الى أخرى حث أرتفع العجز في الموازنة العامة من (3964–)مليون دينار عام 1981 الى (5156)مليون دينار ، مما أدى الى تنامي النفقات الأستهلاكية للحكومة من (2451.2)مليون دينار الى (5990.1) عام 1989 مما تسبب في ضغوط تضخمية كبيرة بلغت (13.84%)خلال المدة 1980–1984 ، وكان من نتائج ذلك تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية في ظل أنخفاض التصدير النفطي وبروز سوق موازية لسعر الصرف أختلفت بشكل كبير جداً عن الأسعار التي يحددها البنك المركزي سنوياً حيث بلغ سعر الصرف الرسمي 0.310 فلساً على سبيل المثال لعام 1983 في حين كان سعر الصرف الموازي ولنفس السنة (0.501) بمتوسط بلغ (0.452) خلال المدة 1980–1984 أرتفع هذا المتوسط خلال المدة 1985–1989 الى(1.704)دينار . أما بالنسبة لسعر الخصم المحدد من قبل البنك المركزي فقد كان شبه ثابت حيث بلغ 5.75% عامي 1980–1981 ومن عام 1982 ولغاية 1989 بقي ثابتاً عند 6.0 **(البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة)** ، ولم تحدث سياسات البنك المركزي فيما يخص سعر الخصم تغيرات ملموسة على مستوى الأقتصاد الوطني وذلك بسب التضخم الكبير جداً أنذاك .

3) السياسة النقدية خلال عقد التسعينيات

يتميز عقد التسعينيات بأرتفاع معدلات التضخم الى نسب عالية جداً وشهدت السياسة النقدية خلال هذا العقد تضخماً في كافة مؤشراتها فعرض النقد M1 خلال هذه الفترة قد أرتفع بشكل كبير جداً بمتوسط نمو بلغ (81853.86) مليون دينار خلال المدة من 1990-1994 أرتفع بشكل كبير جداً ليصل الى (1107875.2) مليون دينار خلال المدة ممن 1995-1999 وبمعدل نمو مركب بلغ (66.1 %) خلال هذا العقد ، وهذا الأرقام تعد مؤشر واضح على كون السياسة النقدية لم تخضع للضوابط الأقتصادية والمصرفية بل كانت عبارة عن سياسات هدفها توفير التمويل حتى وأن تسبب في معدلات تضخم عالية جداً بحيث كانت الوسيلة الأساسية وتكاد تكون الوحيدة في تمويلها هي الأصدار النقدي في ظل توقف تصدير النفط للخارج وشحة الأيرادات النفطية كونها الممول الأساسي ، وبأستمرار تزايد العملة في التداول نتيجة الأصدار النقدي والتي بلغت نسبتها الى M1 (85%) خلال عقد التسعينات وهذه الحال عكست عجز البنك المركزي العراقي عن تطبيقه لأحكام المادة 40 من القانون رقم (64) لعام 1976 والذي ينص على ((احتفاظ البنك المركزي العراقي بموجودات ذهب، فضة ، سندات وعملات أجنبية كغطاء للعملة على أن لا تقل نسبتها عن 50 % من العملة المتداولة))(**الوقائع ، 3:1976)** ، مما تسبب في نمو التضخم بشكل كبير جداً بحيث أرتفع معدل التضخم من 4% خلال العام 1990 الى أن بلغ 492.14% خلال العام 1994 بمتوسط 204.1% لنفس المدة فيما أنخفضت هذه المعدلات الى 351.38% خلال العام 1995 الى أن وصلت الى 12.57% عام 1999 ، أما التغيرات التي أحدثتها الظروف المتتالية على سعر الصرف فقد كانت واضحة جداً مما أدى الى أنحراف كبير للسعر الموازي عن السعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي فتوقف التجارة الخارجية والتصدير النفطي (المورد الرئيس للعملات الأجنبية) وتزايد العملة في التداول وأرتفاع معدلات التضخم كل ذلك تسبب في أنهيار تام للعملة العراقية التي بلغ سعر صرفها مقابل الدولار 1674 ألف دينار للدولار الواحد عام 1994 بعد أن كانت 4 دينار عام 1990 وعند مقارنة هذه الأسعار الموازية مع السعر الرسمي نجد الأنحراف الكبير والواضح فقد بلغ السعر الرسمي للعام 1994 ما قيمته 0.310 فلساً والذي كان ثابتاً خلال هذا العقد . أما بالنسبة لسعر الخصم فقد كان السعر المحدد من قبل البنك المركزي ثابت هو الأخر عند مستوى 6.0 % خلال المدة من 1990-1994 وثابت عند 7.25% خلال المدة 1995-1999 مما أضطر البنك المركزي للسماح بفتح حسابات للعملات الأجنبية بالإضافة لسماحه بفتح شركات الوساطة المالية كأجراء تنظيمية(**عطو،60:1999)**، كما حددت أسعار الفائدة للأقتراض قصير الأجل بحدود 20 % وللإقراض طويل الأجل بحدود 25% خلال المدة من 1995-1999 (**البنك المركزي ، النشرة السنوية،2003: 20)** .

4) السياسة النقدية بعد 2003

شهدت المدة بعد 2003 تغيراً في مؤشرات السياسة النقدية و جاء هذا التغير في السياسات والأجراءات المتبعة أهمها(**شندي،:2010 ،243-244**):-

أ. أصدار القانون الخاص 56 لعام 2004 الذي بموجبه منح البنك المركزي الأستقلالية في ممارسة مهامه.

ب. تسهيلات الأنكشاف للمصارف التي تمتلك أحتياطات لدى البنك المركزي وتسهيلات مقرض الملجأ الاخير والذي يمنح البنوك التي تعاني مشكلة السيولة لقاء ضمان بيع وشراء الأوراق المالية لوزارة المالية .

ج. مزاد العملة الأجنبية الذي بدأ منذ 2003/10/4 وبموجبه يبيع البنك المركزي الدولار ويشتريه بأسلوب المزادات اليومية من أجل الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار ، ويمكن أيجاز نتائج تطبيق مزاد العملة بالتالي(**الخزرجي2010:9**):-

- الأستقرارية في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .
- الأستقرارية في البيئة الأستثمارية .
- جاذبية الدينار العراقي كمخزن للقيمة .
- الأنخفاض المتحقق في السيولة بما يعادل 25 تريليون دينار حتى عام 2007 .

من الجدول (5) نلاحظ التطور في حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار منذ بدء تطبيقه عام 2003 ولغاية 2016 حيث كان حجم المبيعات (293) مليون دولار يقابلها حجم فنمو المبيعات يتقرر على وفق السياسة المناسبة التي يراها البنك المركزي مناسبة لتجنب الاختلال في سوق الصرف وعدم نمو العملة المتداولة بشكل كبير جداً .

جدول (5)

مبيعات البنك المركزي من الدولار في مزاد العملة

(مليار دولار)

السنة	المبيعات
2003	0.293
2004	6.108
2005	10.462
2006	11.175
2007	15.980
2008	25.869
2009	33.992
2010	36.171
2011	39.798
2012	48.649
2013	55.678
2014	54.463
2015	35.340
2016	33.524

المصدر :-

1) البنك المركزي العراقي ، النشرة الأحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

2) الموقع الأحصائي للبنك المركزي

http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=04/27/2018&tmId=174&dtformat=MMM,yyyy

أن السياسات التي طبقها البنك المركزي الهدف منها السيطرة على معدلات التضخم وجعل عرض النقد ينمو بمعدلات تتناسب مع التدفقات و القدرات الانتاجية السلعية للأقتصاد وذلك من أجل تحقيق التوزان بين التيارين السلعي والنقدي ، فعرض النقد وكما موضح في الجدول (4) نلاحظ الأنخفاض الواضح حيث بلغ متوسط عرض النقد خلال المدة 2000-2004 ما قيمته (3809502.2) مليون دينار أرتفع هذا المتوسط بشكل كبير الى (22814063.2) مليون دينار خلال المدة 2005-2009 و(65813154.1) مليون دينار خلال المدة 2010-2016 .وعلى الرغم من الارتفاع في عرض النقد M1 الأ أننا نلاحظ أنخفاضاً في صافي العملة المتداولة بالنسبة الى M1 من 80.0% عام 2003 الى 71.0% عام 2004 و 66.0% عام 2007 و48.0% بسبب عملية أستبدال العملة وما نتج عنها من زيادة حسابات المواطنين لدى المصارف بالأضافة الى الركود الاقتصادي بعد 2003 وما نتج عنه من تردد المصارف والشركات في عمليات

الأقراض لعدم وضوح الرؤية المستقبلية بخصوص الوضع الأقتصادي في العراق(**شندي،مصدر سابق:246**) وبقيت مكونات عرض النقد M1 (العملة في التداول + الودائع الجارية) في حالة تناسب حيث بلغت في عام 2015 46.7% كعملة متداولة و53.3% كودائع جارية(**البنك المركزي،2015 :21**) وذلك كجزء من سياسة البنك المركزي الهادفة لتحقيق التناسب بين مكونات عرض النقد للحد من أمكانية حدوث تضخم بنسب عالية ، يضاف لها أنخفاض الأنفاق الحكومي .

ونتيجة للأجراءات أعلاه حاول البنك المركزي الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار العراقي من أجل أعادة الثقة به وعدم خلق أنحراف كبير بين السعر الرسمي والسعر الموازي حيث كان متوسط سعر الصرف خلال المدة 2004–2009 (1841) دينار عراقي للدولار الواحد وكما هو موضح في الجدول (4) .

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد شهدت المدة من 2000–2004 متوسط تضخم بلغ 20.03% فقد شهدت هذه المدة الفرعية من الدراسة أرتفاعا كبيرا في أغلب سنواتها بأستثناء 2004 التي وصل فيها التضخم الى 26.96% ، ففي العراق لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً في التأثير على معدلات التضخم بسبب الأنفتاح الكبير وكثرة الأستيرادات من مختلف السلع مما جعل الأقتصاد العراقي رهناً بتقلبات الأسعار العالمية بالسلب أو بالإيجاب(**التضخم السنوي للأقتصاد العراقي،1:2013**) ، فمعدل التضخم عام 2013 حقق أنخفاضاً قدره 1.85 مقارنة ب 2012 التي وصل فيها الى 6.05% وأستمرت معدلات التضخم بالتذبذب لتبلغ 1.43%عام 2015 أرتفعت لتصل الى 4.0%عام 2016 .

أما سعر الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي فقد شهد أنخفاضاً واضحاً أما بعد عام 2003 فنلاحظ ومن خلال القيم المعلنة من قبل البنك المركزي أن سعر الفائدة قد أتبع فيه نظاماً تحررياً بما يتناسب والوضع الأقتصادي مما كان سبباً رئيسياً في جعل قيمه تختلف من سنة الى اخرى ففي عام 2003 6.35 أرتفع الى (7.00) و(10.42) عامي 2005 و2007 ألأ أن السياسة التي طبقها البنك المركزي لم تؤدي الى رفع معدلات الأستثمار بسبب ضعف الثقة بالمؤسسات الحكومية بشكل عام مما يخلق دافعاً سلبياً يضعف من الأستثمار القائم في الأقتصاد الوطني، ومنذ عام 2011 نجد أن سعر الفائدة المعلن قد تم تثبيته عند مستوى 6.0 **%(البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة)** وبذلك نرى أن سعر الفائدة لم يكن فعالاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية .

رابعاً:- العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الأقتصادي في العراق

The relationship between monetary policy and economic growth in Iraq

أن السياسة النقدية في أي بلد في العالم تتركز أهدافها في رفع معدلات النمو الأقتصادي من خلال سعيها الى تحقيق ((الأستقرار في الأسعار ، التخفيف من حدة التضخم ، أستقرار سعر صرف العملة المحلية ، التوازن في ميزان المدفوعات ، تحديد سعر فائدة يشجع على خلق دوافع أيجابية على الأستثمار بما يتناسب والوضع الأقتصادي القائم)) لذلك ومن خلال عرضنا لتطور السياسة النقدية ومؤشراتها المختلفة في العراق ولخصوصية الأقتصاد العراقي فأن مختلف مؤشراته النقدية قد أتخذت في أغلب مدد الدراسة أتجاهاً تصاعدياً هذا الأتجاه لم يكن تلقائياً بل جاء نتيجة السياسات التي أتبعت والظروف التي سادت ضمن كل مدة فرعية فالوفرة النقدية التي حدثت في سبعينات القرن المنصرم لم تستغل على الوجه الصحيح بل كان الأنفاق أستهلاكياً مما تسبب في زيادة عرض النقد M1 بشكل كبير وهذا ما تمت ملاحظته من خلال نسبة العملة المتداولة من M1 وتسببه في حدوث أتجاهات تضخمية متزايدة من فترة الى أخرى وأتخذ هذا الوضع صفة الأستمرارية في عقدي السبعينيات والثمانينيات ، فالهدف الأساسي للسياسة النقدية يتمثل في الأستقرار النقدي وبالتالي فان عدم أتخاذ البنك المركزي لأجراءات فاعلة من شأنها الحد من هذا الأرتفاع يؤثر سلباً على الاقتصاد ومعدلات النمو المتحققة .

وعلى الرغم من ذلك نجح البنك المركزي وخصوصا بعد عام 2003 ونتيجة للأستقلالية التي تمتع بها أنذاك في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية وخفض نسبة العملة المتداولة قياساً الى M1.

يضاف الى ما ورد اعلاه أن قيام البنك المركزي بترك سعر الفائدة المعلن شبه ثابت لأغلب سنوات الدراسة وعدم التدخل لتحديده بما يتوافق وخلق بيئة أستثمارية مشجعة قد يتسبب في عزوف المستثمرين نظراً لكون المردود على اموالهم أكبر خارج الاطار المصرفي ، فتحديد سعر الفائدة من قبل البنك بما يتوافق والواقع الأقتصادي يحقق عدة نتائج أيجابية هي:-

أ) السيطرة ولو بصورة نسبية على المعروض النقدي والتقليل منه بسحب جزء من العملة المتداولة بهدف تحقيق الموائمة بين التيارين النقدي والسلعي فتدني مساهمة القطاع الحقيقي وأنخفاض معدلات نمو يعد السبب الرئيس في تولد الضغوط التضخمية .

ب) كنتيجة للهدف الأول فان ذلك يتسبب في نتيجة أيجابية متمثلة في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية .

ج) خلق بيئة أستثمارية جاذبة للأموال داخل الأقتصاد الوطني .

بعد 2003 حقق البنك المركزي في أطار سعيه لتثبيت سعر الصرف من اجل تحقيق نوع من الأستقرار بين القيمة الأسمية والموزاية للدينار، أنحفاضاً في معدلات التضخم وأنعكاسه ذلك في خفض أسعار الكثير من الاستيرادات او الحد من أرتفاعها ولمختلف انواعها الوسيطة والنهائية مما ينعكس أيجاباً على القطاع الحقيقي كون هذه الأستيرادات تستخدم كمدخلات في العملية الأنتاجية بنسبة 30-60 % ، وأن ما يضمن النجاح والأستمرارية في هذه النتائج هو التحسين في شروط التبادل التجاري مع العالم(**صالح،2007: 6**) .

كما تجدر الأشارة الى نقطة غاية في الأهمية وهي أن عند تتبعنا لمسيرة الأقتصاد الوطني من 1970 وحتى 2016 ومن خلال ما تم عرضه من بيانات قد يثار سؤال مهم يتمثل في كيفية تحقيق الـ GDP لمعدلات نمو أيجابية خلال فترات معينة من الدراسة على الرغم من ضعف أجراءات السياسة النقدية وحتى المالية في تحقيق أهدافها لا سيما في مجال النمو الأقتصادي والتضخم والبطالة ، ولعل الجواب المناسب هو في كون الأقتصاد العراقي أقتصاداً ريعياً Rental Economy يعتمد بالدرجة الأساس على الأيرادات النفطية ، لذلك فان المعدلات الإيجابية المتحققة تعود في جزء كبير منها الى هذه الإيرادات في ظل عدم التنويع في مصادر الدخل والاعتماد الكبير على الأستيرادات السلعية من الخارج في تلبية متطلبات الاقتصاد .

أولاً :- الأستنتاجات Conclusions

1) شهدت معدلات النمو الأقتصادي في العراق تذبذباً واضحا خلال مدة الدراسة ولم تكن على وتيرة واحدة أو متقاربة فقد كانت المعدلات التنموية رهناً لتقلبات الأوضاع السياسية والحروب التي شهدها العراق مما أثر على واقعه التنموي ، ففي عقد السبعينات بلغ معدل النمو المركب (10.8%) أنحدر نتيجة الحروب ليبلغ معدلات سالبة بالأخص خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، أما بعد 2003 فحقق معدلات نمو أيجابية تعكس زيادة التصدير النفطي بنسب كبيرة ولا تعكس تحسناً في النشاطات الأقتصادية المختلفة .

2) أرتفاع العجز المالي منذ عام 1981 التي بلغ فيها العجز (3964) مليون دينار بسبب نشوب حرب الخليج الأولى وأصبحت حالة العجز صفة ملائمة وطبيعية لبنية الأقتصاد العراقي في ظل تفاقم الانفاق العام الذي كان أنفاقاً جارياً أستهلاكياً في جزءه الأكبر وأستمر العجز بالأرتفاع حتى عام 2002 .

3) لم يتم أستثمار الفوائض المالية المتحققة بعد عام 2003 والتي تزامنت مع أرتفاع الأسعار وكميات التصدير النفطي في المجالات التنموية التي تساهم في رفع معدلات النمو الأقتصادي .

4) زيادة حدة الضغوطات التضخمية منذ عقد الثمانينات من القرن المنصرم نتيجة أرتفاع عرض النقد M1 والذي شكلت العملة في التداول الجزء الأكبر منه بنسبة تجاوزت الـ80% مما أدى الى تفاقم الأثار السلبية للتضخم في ظل عدم فاعلية السياسة النقدية .

5) تحقيق البنك المركزي ونتيجة لما تمتع به من أستقلالية يعد عام 2003 لنوع من الأستقرار في سعر الصرف وتحقيق التقارب بين القيمتين الأسمية والسوقية. ولكن على الجانب الأخر نرى عدم قيام البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة المعلن وتركه شبه ثابت مما يتسبب في عزوف المستثمرين نظراً لكون المردود على اموالهم أكبر خارج الاطار المصرفي ، فالتركيز على سعر الفائدة من أهم العوامل الجاذبة للأستثمار لذلك نرى بان السياسة النقدية لم تكن فاعلة في خلقها للبيئة الأستثمارية.

ثانياً :- التوصيات Recommendations

1) ضرورة قيام الحكومة بتخصيص نسبة معينة من الأيرادات النفطية لأقامة مشاريع أستثمارية حيوية وبالأخص الصناعات الغذائية لتقليل الأستيرادات من جهة ودعما للأقتصاد الوطني من جهة أخرى .

2) الأصلاح المالي ويتضمن ترشيد النفقات وزيادة الأيرادات وتخفيض غجز الموازنة أو الأتجاه نحو الأستدامة المالية من خلال تقليص النفقات الجارية وترشيد الدعم مع ضمان أستمراره وأستحصال مستحقات الحكومة لدى الشركات والمواطنين لتنويع مصادر الدخل .

3) القيام بأنشاء مشاريع الطاقة وبالأخص الكهرباء من خلال بناء محطات داخل العراق بدلاً من أستيرادها من الخارج بتكلفة عالية ، فأقامة هذه المحطات داخلياً يحقق عدة ميزات منها توفير أحتياطي مهم من العملة الاجنبية الضرورية لتمويل جوانب أخرى للنمو الأقتصادي من خلال تخفيض التكلفة العالية مع وجود مصدر كهربائي دائم لا يخضع للتقلبات في السياسات والعلاقة بين البلدان المتعاقدة مع العراق الى جانب أن أقامة هكذا مشاريع يخدم عملية النمو التي تعد الطاقة من أهم القنوات الداعمة لها الى جانب توفير فرص العمل والتقليل من نسب البطالة.

4) تحقيق الموائمة بين المعروض النقدي والانفاق الحكومي من أجل كبح جماح التضخم وبالتالي تحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار مما يشكل عامل جذب مهم وأساسي لمختلف الأستثمارات ويعطي ثقة كبيرة للأفراد بالعملة الوطنية كمخزن للقيمة ، والحفاظ على سعر فائدة مستقر غير مغالى فيه ويوفر في نفس الوقت بيئة أستثمارية ملائمة .

5) تحقيق مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا يتطلب بناء جسور ثقة بين الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص وتشجيع المواطنين للعمل في هذا القطاع وتخفيف العبء المالي عن الدولة وأتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص في أدارة الأقتصاد .

المصادر

1) الوائلي ، أحمد عبد الله سلمان ،2009 ، الضرورة والركائز الأساسية للأنتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو(العراق حالة دراسية) ، جامعة بغداد ،كلية الأدارة والاقتصاد ، أطروحة دكتوراة غير منشورة . .

2) أديب قاسم شندي ، 2010 ،النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة والنشر والتصميم ، النجف الاشرف .

3) أوكوغو ، برايت،2003،الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سوق نفطية متغيرة ، صندوق النقد الدولي .

4) البنك الدولي ، قاعدة البيانات لسنوات مختلفة من موقع الأستاذ الدكتور جواد البكري تأريخ الدخول 2018 /2/16

https://docs.google.com/document/d/1FFjRqk35onzn1sd956pWLeWZfxt80iTL_hPYJujBgo/edit

5) البنك المركزي،2003 ، المجموعة الأحصائية ، عدد خاص .

6) البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

7) البنك المركزي العراقي ، 2015، دائرة الأحصاء والأبحاث ، التقرير الأقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.

8) الخزرجي ، ثريا ، 2010 ، السياسة النقدية في العراق بين أرث الماضي وتراكمات الحاضر ، جامعة بغداد ، كلية الأدارة والأقتصاد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية ، العدد 23 .

9) عطو ، سامي فاضل ، 1999 ، دور السياسة النقدية خلال مدة الحصار الأقتصادي والأصلاح النقدي بعد رفع الحصار ، مجلة دراسات أقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد 2 ،

10) السعدي ، صبري زاير ،2009،التجربة الأقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الوطني (1951-2006) ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، .

11) السيد علي ، عبد المنعم ،1984،أقتصاديات النقود في النظم الرأسمالية والأشتراكية والأقطار النامية مع أشارة خاصة للعراق ، الجزء الثاني ، الجامعة المستنصرية ،.

12) شندي ، أديب قاسم ،نجم ، حيدر ربح ،2015، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة(1980-2013) ، مجلة الكوت للعلوم الأدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، العدد 18 .

13)صالح ، مظهر محمد ،2007 ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ،البنك المركزي العراقي ، بغداد .
14)عبد الرضا ، نبيل جعفر ،2007، الاقتصاد العراقي : تداعيات الحاضر وأتجاهات المستقبل ، جامعة البصرة ، كلية الأدارة والاقتصاد ،مجلة العلوم الأقتصادية ،المجلد 5 ، العدد 19.
15) عبد العزيز ، أكرام ،2002، "الأصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل"، بيت الحكمة ، بغداد ،.
16)عبد الله ، حسين ،2000، مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
17)قانون البنك المركزي العراقي،1976،رقم (64) المادة (40) ، ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2533 ، ص 3 .
18)مركز حمورابي للدراسات الأستراتيجية ،2008 ، التقرير الأستراتيجي.
19)هاشم ، حنان عبد الخضر ،2011، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضي وضرورات المستقبل ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد 1 ، العدد 21.
20)وزارة التخطيط ،2014 ، الجهاز المركزي للأحصاء :قسم الأرقام القياسية و قسم دراسات السوق ،التضخم السنوي للأقتصاد العراقي لعام 2013 ، بغداد.
21)وزارة التخطيط ،2017 ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات الأنذار المبكر للربع الثاني.
22)وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،2016، مديرية الأرقام القياسية ، تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة 1945-2015 .